

**كوادر عراق
داد خارجياً بالقانون الدولي**



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢ - ١ /الاتحادية/ب/٢٠١٠

تلقت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧ برئاسة القاضي السيد محمد العيسوي وعضوية كل من السادة القضايا فاروق محمد الصافي جعفر ناصر حسون وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التقىبي وصوده صالح التميمي وبه gioles شهادتين لمن تورطوا وحسين لو اثنين العلويين بالقضاء باسم الشعب وأقررت قرارها الآتي :

السيف - العدوان عليه - / رئيس مجلس محافظة ميسان / إضافة توقيفه - و إليه
المرفقات الحقوقية لعبد مومن خازل .

السيف عليه - العدوان - / سعد كاظمان علاوي - وكيله العدوان على حسن الحسيني .

الحكم

العنوان وكيل العدوان (السيف عليه) لدى محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وأن تم تنفيذ موكله بحقه في مجلس محافظة ميسان إلا أنه تم استبعاد بعض من أعضاءه وكان العدوان من ضمنهم ب بصورة مistleلة للغرايين . وبحيث أن العدوان عليه بإضافة توقيفه (السيف) مستبعدي من الحال السابقة لقضائة توكيده وإحالتها إلى هيئة القضاء الوجيهة فقررت محكمة القضاء الإداري رد الدعوى بعدم تبعي مجلس المحافظات غير المنطقية في القليم بالشخصية المعتبرة التي تزعمها على القاضي . وقد طعن العدوان بهذا القرار أمام المحكمة الاتحادية العليا وأثبت مثقرها بقرارها الرقم (٢٠١٠/٩/١١) في (٢٠٠٩/٣) وبعد الشهادة (٢٠٠٩/٨) قررت محكمة متوجه بقرار القاضي . وبتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ وبعد الشهادة (٢٠٠٩/١١) قررت محكمة القضاء الإداري استئناف الدعوى ليجدوا وجدة تحملة حمل الكتب التي لست لها العدوان في دعوه إلى نتيجة قرار اللجنة التطبقة وقد طعن العدوان بقرار الاستئناف أمام المحكمة الاتحادية العليا وقد أعيد مثقرها بقرارها الرقم (٢٠١٠/٣/٢) في (٢٠٠٩/٣/١) رقم (١٥) العدوان (السيف عليه) ففتح باب المرافعه والاعتراض بقرار الدعوى لمصدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ وبناءً على طلبه قررت محكمة القضاء الإداري فتح باب المرافعه مجددًا . وبحيثة المرافعه المعتبرة قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ الحكم بـإزاله العدوان



الخطبة / اضافة لوقفيته بتزويع المعلنة المقاصدة المدعى وارسلها اليهبا لوطنيه المقاصدة تزوي
لحضور الطقوس المقاصدة له ذلك لانه ثبت المحكمة من خلال المستندات والروايات وبيان المدعى
خطبة المقاصدة لوقفيته ان مشروع خمسة المدعى بخصوصية مجلس محافظ ميسان يفت (شالية
الناشر ونسمحة لهم) أي بما زلهم عن السنة الظهر . طعن وكيل العميد بالحكم اسلام المحكمة
ال المقاصدة العليا بالكتبة المعمولية المؤرخة ٢٠١٥/٧/٦٣ طلاق نفسه للأسباب قراره قتها .

1

على التلفين والمدونة من المحكمة الاعتدالية العليا وبعد أن أطعن التميزي مقدم ضمن المددة
الافتراضية لقرار قبولة شفلاً ولهذه حرف النظر على الحكم المميز وبعد أنه صحيح وموافق للتقنون
وذلك جاء اعتماداً لقراراً للفصل التميزي الصادرين من هذه المحكمة بعدد الخبراء
ـ (٢٠١٠/٩/٢٠) يقى (٢٠٠٩/٨/١١) وـ (٢٠١٠/٩/٢٠) قضى
ـ (٢٠١٠/٣/٢٠) حيث ثبتت لمحكمة الموضوع من تطبيقاتها في الدعوى ومن القرار وكل المدعى
عليه اضافة لبرطبقه لقاء المرافعة بين مجموع خمسة التميم عليه بالدعى / فلس عضوية
بعض محاكماته ميسان بذلك أكثر من ستة أشهر وبحيث أن الفقرة (١ - أ) من البند (ثالث) من
المادة (١٨) من قانون العلاقات غير المنتظمة على القسم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ قد ثبتت بيان
(بيان اعتماد المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية ونوابها المخطأ الذين شغلا مناصبهم بعد تاريخ
ـ (٢٠٠٣/٤/٢) وإنها تطبيقاً لما يقال عن (٣٤٠) من المخطأ الشهيرية المحكمة بوجوب هذا
الافترون على أن لا تخل التمهيد الفعليه من ستة أو في حالة اصابة بعض أعضائه عن أيام مهمته
لقاء مدة العرضية) وإن المادة الثالثة من التقون رقم (١٥) لسنة (٢٠١٠) قانون التعديل الأول
ـ (٢٠١٠/٧/٢٠) الذي يقتضي بغير المخطأة في القسم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ الصادر في
ـ (٢٠١٠/٦/٢٠) حيث (من ستة أشهر) محل عملية (من ستة) الواردة في الفقرة (١١) من البند (ثالث)
ـ (١٨) من التقون لقاء ذلك يقتضي المدعى مخطأ في دعواه ويكون الحكم المميز الكافي
ـ (٢٠١٠) العبر المميز المدعى عليه اضافة لبرطبقه شروع المخطأة الشافية للمدعى وإرسالها إلى

بعد ما أقره مجلس الرئاسة

مكتوب "ماري عباد

داد كاري بالله نبيتنيطادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٠٧ /التحدية/تعزيز/ ٢٠١٠

الهيئة الوطنية للقاضي للنظر في طلبه قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون فقرر تعيينه وردة
الاعترافات التمييزية مع تحويل المميز رسم التعييز وصدر القرار بالاتفاق في ٨/٤/٢٠١٠.

الرئيس
ملحت المحسنة

عضو
فاروق محمد السامي

عضو
جعفر ناصر حسين

عضو
أكرم احمد بهوان

عضو
محمد صالح الشيشبي

عضو
مهمايل شوشون فس خورليس

عضو
يعقوب صالح التميمي